

الشروط و الأحكام

الشروط العامة

- تسري الشروط و الاحكام التالية على جميع أنواع الحسابات اضافة الى الشروط و الاحكام الخاصة بكل نوع من الحسابات.
- تكون ادارة الحساب لصاحب الحساب او ممثله القانوني بموجب توكيل رسمي واضح يعين نوع الحساب وحدود الصلاحيات او توكيل داخلي في البنك، ولا يعتد في مواجهة البنك زوال صفة الوكيل ما لم يخطر البنك بذلك خطياً.
- على العميل ان يودع البنك نموذج توقيعه ونموذج توقيع أي شخص مفوض بتمثيله في تعامله مع البنك، وان يعين خطياً حدود صلاحيات الوكيل والا حق للبنك ان يعتبر هذا الاخير متمتعاً بأوسع الصلاحيات.
- تعتبر جميع حسابات العميل من أي نوع كانت وباية عملة كانت، بما فيها حسابات الودائع حسابات متضامنة الواحدة تجاه الاخرى باعتبار ان ايًا من هذه الحسابات لا يشكل حساباً خاصاً انما هو جزء من الحساب الجاري العام لدى البنك. وهذا التفريق في الحسابات هو مادي فقط ولم يحصل الا بناء على طلب العميل واستناداً الى مصلحته الشخصية.
- وللبنك الخيار، وفي أي وقت بان يحول الى العملة اللبنانية او الى اية عملة اخرى وباسعار التحويل المعتمدة لدى البنك في حينه، الارصدة بالعملات الاجنبية وكذلك بأن يحول القيد من حساب الى آخر، وأن يجمع جميع الحسابات ويدمجها بحساب واحد وبرصيد وحيد.
- ويفوض العميل البنك عملاً بأحكام قانون 3 أيلول 1956 المتعلق بسرية المصارف، بموجب هذا الكتاب بأن ينزل من حساباته المشتركة و/أو العادية و/أو السرية المرقمة المفتوحة وفقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور، كل مبلغ قد يكون مدينًا به ايًا كان سبب هذا الدين او منشأه كما أن للبنك ان يجمد من أي حساب لديه أي مبلغ من المال تأميناً لأية تسهيلات ممنوحة بطريقة مباشرة او غير مباشرة وسواء كان العميل مدين أصلي و/أو مجير و/أو كفيل.
- يحق للبنك أن يقفل الحسابات المتروكة/الجامدة دون أية مراجعة أو تحريك من قبل العميل منذ مدة معينة أو التي لا تتعدى أرصدها قيمة محددة وذلك بعد أن يكون قد حسم منها أية رسوم وضرائب. وان تحديد تلك المدة أو الحد الأدنى المذكورين أعلاه عائد للإستنباب البنك المطلق، علماً أن البنك يقوم بإعلام العميل عبر جميع الوسائل المتاحة بالرسوم المستحدثة والمتوجبه عليه وبأي تعديل على الفوائد.
- في حال تصنيف الحساب كحساب غير متحرك يتوجب على العميل الحضور شخصياً الى البنك لتحديث بياناته واعادة العمل في الحساب. و في حال إقفال الحساب بواسطة العمولات بسبب تدني الرصيد عن مبلغ معين يكون للعميل الحق بإعادة فتح الحساب خلال فترة شهر من تاريخ الإقفال ولمرة واحدة فقط.
- يقر العميل بأن لقيدوسجلات البنك وحدها قوة الثبوت للمبالغ التي تستحق له أو عليه نتيجة للعمليات موضوع هذا العقد وبالنسبة لجميع الحسابات المفتوحة من العميل طرف البنك (بإستثناء حساب الإدخار).
- يحق للبنك أن يلغى أو يعكس من تلقاء نفسه أي قيد في الحساب المفتوح بإسم العميل لديه متى كان القيد خاطئاً" أو كان عكسه مشروعاً" دون الحاجة للإستحصال على موافقة العميل أو قرار قضائي.
- تعتبر كشوفات الحسابات التي ترسل دورياً الى العميل في المواعيد المتفق عليها او المحددة بالنسبة لطبيعة الحساب وعلى العنوان المحدد من العميل صحيحة ما لم يتم الاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ارسالها اليه. ويعتبر العميل أنه قد تسلم هذه الكشوفات اذا لم يطلبها خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المتفق على ارسالها اليه أو لم يستلمها من مركز البنك أو أحد فروعها في حال طلب الابقاء عليها في المركز أو أحد الفروع.
- يكون العنوان المدون في هذه الاستمارة هو العنوان المختار لأية مراسلات او اعلانات توجه الى العميل من البنك ما لم يستلم البنك كتاباً خطياً من العميل بعنوان آخر .
- يحق للبنك اقفال الحساب بأي وقت ويلتزم العميل بموجب اخطاره بذلك ان يسلم البنك دفاتر التوفير ودفاتر الشيكات غير المستعملة وبطاقات الائتمان والسحب الآلي وغيرها، كما يلتزم بتسديد الرصيد المدين وكل ما يستجد من فوائد ولو احق.

الشروط والأحكام

- إذا أصبح الحساب مدينًا دون اتفاق مسبق يحق للبنك أن يطالب بالتسديد الفوري للدين كما يحق له أن يتقاضى فائدة وللمدين الحق في أن يحدّد ويعدّل في أي وقت شاء معدلات الفوائد على الحسابات المدينة والدائنة وطرق احتسابها وتسري التعديلات على الحسابات حال صدور القرار عن البنك.
- للبنك أن يعدل هذه الشروط والأحكام وكذلك الأحكام الخاصة في أي وقت يشاء دون الحاجة للحصول على موافقة العميل وتسري الأحكام والشروط الجديدة على الحسابات المفتوحة من تاريخ العمل بهذه الشروط.
- يحق للبنك تجميد حسابات العميل بناءً على استشارة من هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان.

الشروط المتعلقة برفع السرية المصرفية:

- يعطي العميل المصرف الحق بتزويد مركز المصرف الرئيسي أو فروع المصرف الخارجية أو مكاتب التمثيل أو الشركات الشقيقة أو المصارف المرابطة لبنك الكويت الوطني أو شركات الخدمات أو شركات التأمين المتعاقدة مع المصرف، بكافة المعلومات التي قد تطلبها رافعاً السرية المصرفية لهذه الناحية عن المصرف بتعامله مع الجهات المذكورة ومعتبراً توقيعها بمثابة الإذن الخطي وفقاً لأحكام المادة 2 من قانون السرية المصرفية.

الشروط المتعلقة بالعملاء الذين لا يجيدون الكتابة:

- في حال جهل العميل الكتابة والقراءة على الموظف في البنك ان يقرأ له العقد ويفسر له بنوده.
- يبصم العميل على العقد وتعتبر البصمة في هذه الحالة بمثابة التوقيع ويجب ان ترفق البصمة بتوقيع شخصين بمثابة شهود وفي حال كان الشهود اشخاص من غير المدراء في البنك على الموظف ان يأخذ نسخة عن هوية الشهود تضم الى الملف.

التعليمات بواسطة الفاكس / البريد الإلكتروني / الهاتف / التعليمات الخطية:

- يطلب العميل من البنك قبول وتنفيذ كافة التعليمات والتعاقد عندما يطلب منه ذلك بواسطة الفاكس/ البريد الإلكتروني /الهاتف/ التعليمات الخطية وعندما تأتي هذه التعليمات من العميل أو بدا منطقياً أن تكون صادرة عن العميل أو ممثلين له معينين من قبله والذي يعتقد البنك جدياً أنهم يعملون لصالحه ويجب إرسال النسخة الأصلية للتعليمات بواسطة البريد. ويوافق العميل على تحمل نتائج هذه التعليمات ومخاطرها والمصاريف الناتجة عنها حتى فيما لو تبين فيما بعد بأنها ليست معطاة منه أو ممن يمثله. ويتعهد العميل ويوافق على التعويض عن أية خسارة قد تلحق بالبنك نتيجة لذلك وبالرغم من كل ما ورد أعلاه يكون للمصرف في أي وقت الحق وفقاً لاستنسابه المطلق رفض تنفيذ أي تعليمات أو عروض قد تتم بواسطة الهاتف/ الفاكس/البريد الإلكتروني/التعليمات الخطية والتي لا يتم إلحاقها بتأكيد خطي حتى ولو عند تلقي التعليمات الهاتفية يوافق موظفو المصرف عليها.

التعليمات المتعلقة بالبريد:

- يطلب العميل من البنك بأن يرسل له كشوفات الحساب وكافة المراسلات الى العنوان المبين ادناه.
- يمكن للعميل ان يطلب من البنك ان يبقي لديه جميع كشوفات الحساب والمراسلات والمستندات المتعلقة بحساباته في البنك وذلك لمدة عام. ويتعهد بأن يتسلم هذا البريد بصورة دورية ضمن هذه الفترة.

الشروط والأحكام

الشروط المتعلقة بالتحويلات والتعليمات بالدفع:

- يوافق العميل على أن البنك لن يكون مسؤولاً عن أية نتيجة مرتبطة بالإداء، التأخير أو عدم تنفيذ أي تحويل أو حين يكون عدم التحويل ناجماً عن عدم كفاية الرصيد أو عن خطأ أو في حال وجود نقص أو عدم دقة في التعليمات، أو من خلال فرض أية قيود على التحويلات أو إذا كان المبلغ قد خصم منه أو تمت مصادرته من قبل السلطات المحلية أو من أية سلطات أخرى أو في حال الإشتباه بتبويض الأموال أو تمويل الإرهاب أو لأي سبب آخر.
- يوافق العميل على دفع كافة مصاريف وعمولات التحويل المترتبة من البنك المراسل. يحق للبنك احتساب القيمة التقديرية لهذه العمولات ويلتزم العميل بدفع أية مصاريف إضافية يطالب بها البنك المراسل.
- في حال عدم دفع التحويل للمستفيد، يحق للعميل بأن يطالب بإعادة قيمة التحويل بحسب سعر صرف الشراء لدى المصرف في يوم إعادة المبلغ، مع خصم أية عمولات مترتبة على إعادة التحويل من قبل البنك أو البنك المراسل. لا يحق للعميل المطالبة بإعادة مبلغ التحويل/الشيك إلا إذا أعاد للبنك ما استلمه من شيكات مصرفية أو مستندات أخرى صادرة عن البنك، أو فقط بعد إستلام البنك إخطاراً نهائياً من البنك المراسل أن مبلغ التحويل لم يُدفع وأن التعليمات الأصلية التابعة له قد ألغيت.
- من المتفق عليه بموجب هذا أن البنك والبنوك المراسلة له لن تتحمل أية مسؤولية عن أي عواقب ناجمة عن تأخير، فعل أو سهو، تضارب، خطأ في الرقابة، في الإرسال أو خطأ تقني في تنفيذ التحويل، و يوافق العميل على أن البنك والبنوك المراسلة له لن يتحملوا أية مسؤولية ناجمة عن تأخير في دفع الحوالة بسبب طلبهم التأكيد على صحة المعلومات، الأسماء والبيانات، الموجودة في طلب التحويل، أو التعليمات بالدفع.
- يجب على العميل التعويض للبنك ولبنوك المراسلة له عن أية خسارة ناجمة عن تنفيذ التحويل، وفي جميع الأحوال، إن البنك ليس مسؤولاً عن أية خسارة ناجمة عن تنفيذ التحويل أو أي خطأ أو إهمال من قبل البنك أو أي بنك مراسل له أو التحويلات عبر الإنترنت أو الموبايل.
- في حال طلب العميل تحويل بين البنوك وأو الدول حيث استخدام رقم الهوية المصرفية إلزامي، يقرّ العميل أن هذا التحويل مؤسس ومنفذ على أساس التحقق من رقم الهوية المصرفية للمستفيد المذكور في تعليمات التحويل فقط، وفقاً لذلك يعفي العميل كل من البنك وبنك المستفيد من أية مسؤولية تجاه أي منهما في التحقق من إسم المستفيد أو رقم حسابه من أجل إستكمال تنفيذ أو دفع قيمة التحويل.
- إذا تكرر عدم توفر رصيد بالحساب يغطّي قيمة أمر التحويل الدائم لأربعة أشهر متتالية، يعتبر أمر التحويل لاغياً. وسيقوم البنك بإجراء التحويل في اليوم المحدد من قبل العميل أو في اليوم التالي إذا صادف ذلك يوم عطلة رسمية ولا يتحمل البنك أية مسؤولية نتيجة عدم إجراء التحويل بسبب عدم وجود رصيد كاف أو لأي سبب آخر.
- كما سيتم خصم رسوم أمر التحويل الدائم في وقت الإنشاء وسيتم إستيفاء رسم لكل تحويل بحسب لائحة العمولات في حينه ويلتزم العميل تسليم تعليماته لإنشاء / لإلغاء أو تعديل أمر التحويل الدائم بمدة لا تقل عن 5 أيام عمل قبل تاريخ التحويل الثاني.
- كما يقرّ العميل بأنه يرفع السرية المصرفية بما يخص التحويلات الخارج تجاه البنوك المراسلة.

الشروط المتعلقة بالحساب المشترك (و/أو) الخاضع لقانون 1961/12/19:

- يستعمل هذا الحساب بتوقيع أي واحد من أصحاب الحساب منفرداً. ويكون جميع أصحاب الحساب مسؤولين بالتكافل والتضامن عن كل تعامل يجريه أي واحد من أصحاب الحساب منفرداً. لا يؤخذ بأي توكيل إلا إذا كان موقعاً من قبل كافة أفرقاء الحساب المشترك.

الشروط و الأحكام

1- عند وفاة احد اصحاب الحساب المشترك يتصرف الشريك او الشركاء بكامل الحساب مطلق التصرف. وبهذه الحالة ليس على البنك اعطاء أية معلومات لورثة الشريك المتوفي ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا إذا تضمن عقد فتح الحساب نصا صريحا بهذا المعنى.

2- يحق للعميل الطلب إما:

(أ) بأن يزود البنك ورثة صاحب الحساب المشترك المتوفي بجميع المعلومات المتعلقة بالحساب ويعفى العميل البنك لهذه الغاية.
أو
(ب) أن لا يزود ورثة متعلقة بالحساب وتبقى السرية المصرفية سارية المفعول في مثل هذه الحالة. وتعتبر هذه الاتفاقية ملزمة بجميع نصوصها الحقوق او الموجبات الناشئة عنها.

التوقيع:

- يحدد هذا الحساب بحالة حصول دعوى بين اصحاب الحساب المشترك من تاريخ تبليغ البنك هذه الدعوى ويبقى مجمدا الى حين البت بها بحكم قابل التنفيذ.
- من المتفق عليه ان هذا الحساب المشترك هو حساب دائن وانه لا يحق لأي من اصحاب الحساب السحب منه اكثر من الرصيد الدائن فيه. على انه اذا اصبح هذا الحساب المشترك مدينا لأي سبب من الأسباب فيعتبر هذا المبلغ المسحوب زيادة ديننا عليهم جميعا ويستحق أداءه حالا. ويتعهد اصحاب الحساب متضامنين متكافلين بدفعه للبنك عند اول طلب يصدر عن البنك مع فائدة بالمعدل المعمول به تضاف الى الدين شهريا وتعتبر جزء لا يتجزأ منه.
- يتنازل الموقعون عن حقوقهم بموجب المادة 6 من قانون 1961/12/19 ويحولون المصرف باشعار او دون اشعار اليينا او لأحدنا باستعمال أي رصيد لنا أو لأحدنا لديه لتسديد أي دين على الحساب أو العكس بالعكس استعمال أي رصيد في الحساب لتسديد أي دين مطلوب منا او من احدنا.

الشروط المتعلقة بالحساب الجاري والشيكات:

- تتم السحوبات من الحساب الجاري بموجب شيكات يعدها البنك ويسلمها للعميل او بموجب أي مستند آخر قانوني ومقبول من البنك أو بموجب بطاقة الائتمان او بطاقة الصراف الآلي وفقا للشروط الخاصة بها.
- يتعهد العميل بالمحافظة على دفتر الشيكات والبطاقات المسلمة اليه وباخطار البنك خطيا" عن فقدانه او فقدان احد الشيكات أو إحدى البطاقات ويكون العميل المسؤول الوحيد عن كافة الأضرار التي تترتب نتيجة لوجود دفتر الشيكات او احد الشيكات لدى الغير أو البطاقة حين ابلاغ البنك بذلك .
- يلتزم العميل بإبلاغ البنك خطيا" بطلب إيقاف دفع أي شيك قد فقد منه أو بطلب إيقاف البطاقة وفي حال إيجاد الشيك المفقود أو البطاقة يلتزم العميل بإبلاغ البنك أيضا" خطيا" وفورا" كتاب إلغاء طلب إيقاف الدفع.
- في مطلق الأحوال لا يكون البنك مسؤولا" عن أي عملية دفع أو تسديد قيمة الشيك المفقود في حال كان التسديد ناتج عن حسن نية ووفقا" للأصول المصرفية المتعلقة بعملية إيقاف تسديد الشيكات.
- ان جميع الشيكات الشخصية والمصرفية والسياحية على انواعها والسندات والاوراق الأخرى التجارية والمالية المقيدة لحساب العميل تخضع لشرط التحصيل النهائي. وقبل حصول ذلك لا يجوز للعميل ان يعتمدها للسحب عليها. واذا حصل سحب عليها قبل التحصيل النهائي يكون هذا السحب مشروطا بالتحصيل النهائي بحيث اذا لم يتم هذا التحصيل يقوم العميل باعادة المبالغ المسحوبة منه فورا مع الفوائد المعتمدة بالنسبة للحسابات المدينة كما يحق للبنك ان يعكس قيود القيم المسحوبة مباشرة.
- يفوض العميل البنك في تحصيل قيمة الأوراق التجارية وغيرها من العمليات المصرفية مع قيد صافي الأموال المحصلة في حساب العميل الرئيسي أو أي حساب تابع.

الشروط و الأحكام

- يصرح العميل بانه يوافق على ان تاريخ الاستحقاق المعطى لأي مبلغ مودع في الحساب انما يدل فقط على تاريخ سريان الفائدة وليس على تاريخ الإيداع.
- يعطى العميل البنك الحق برفع السرية المصرفية واعلام مصرف لبنان " دائرة المصلحة" عن الشيكات المسحوبة من قبله والمرجعة والتي تمنع العميل عن تسوية اوضاعها (ضمن فترة 15 يوما).
- يتم تحصيل قيمة الشيكات الشخصية والمصرفية والسياحية على انواعها والسندات والاوراق الأخرى التجارية والمالية على مسؤولية العميل الكاملة. ولا يكون البنك مسؤولا عن أي تقصير او خطأ من قبل البنك المراسل أو عميله او عن أي خسارة او تاخير ناتج عن ارسال الشيكات والاوراق المالية للتحصيل. كما لا يكون البنك مسؤولا عن صحة او قانونية هذه المستندات .
- يصرح العميل انه في حال تبين تزوير او تلاعب في أي من الشيكات الشخصية و المصرفية والسياحية على انواعها و السندات والاوراق الأخرى التجارية و المالية أو سندات الدين الأميركية المسلمة للبنك للتحصيل يبقى من حق البنك مطالبة العميل بقيمة هذه الاوراق المالية وذلك لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ قيدها في حسابه. وفي مثل هذه الحالات يعطى العميل البنك الحق في سحب القيمة المذكورة من حسابه مباشرة.
- ان البنك غير ملزم بإعطاء دفتر شيكات لكل حساب جاري للعميل .

الشروط المتعلقة بحساب السوبر (Super):

- كل السحوبات / الإيداعات يجب أن تتم بالتوقيع على نموذج السحب الموجود في البنك او بموجب أي سند آخر قانوني ومقبول من البنك او بموجب بطاقة السحب / الإيداع الآلي وفقا للشروط الخاصة بها.
- يجوز هذا الحساب العميل الحصول على بطاقة ATM خاضعة للشروط الخاصة بها.
- تحسب الفائدة الدائنة وتضاف الى الحساب وفقا للنظام المعمول به في البنك. كما لا تحتسب فائدة على الحساب اذا قل الرصيد عن الحد الأدنى المقرر. وتختلف الفائدة باختلاف العملة او فئات الرصيد.

الشروط المتعلقة بحساب الإيداع (Savings):

- يخضع حساب الإيداع للمواد 166 وما يليها من قانون النقد والتسليف.
- يقوم البنك باعطاء دفتر ادخار لكل صاحب حساب ادخار ولا يمكنه تجييره لأحد حيث يتم فيه تسجيل الإيداعات و السحوبات والفوائد.
- لا تقبل السحوبات أو الايداعات من حساب الادخار بواسطة شك مسحوب من البنك او التحاويل إلا بحضور صاحب الحساب شخصا الى البنك وابرازه دفاتر الادخار وتطابق توقيعه مع نموذج توقيع صاحب الحساب الموجود في البنك. واذا لم يستطيع الحضور شخصا يمكن ان يفوض شخصا بموجب توكيل رسمي واضح صادر عن كاتب العدل يذكر فيه رقم الحساب واسم البنك أو بموجب نموذج التوكيل الداخلي الموقع سابقا في البنك.
- كل السحوبات / الإيداعات يجب ان تتم بالتوقيع على نموذج السحب / الإيداع الموجود في البنك وتسجل مباشرة على دفتر الادخار. في حال فقدان، سرقة أو تلف دفتر الادخار على صاحب الحساب اعلام البنك خطيا فورا بذلك شارحا الأسباب التي أدت الى فقدان الدفتر. يقوم البنك في هذه الحالة باصدار دفتر جديد بدل عن ضائع على مسؤولية العميل ويعتبر الدفتر المفقود لاغيا.
- تحسب الفائدة وتضاف الى الحساب وفقا للنظام المعمول به في البنك. كما لا تحتسب فائدة على الحساب اذا قل الرصيد عن الحد الأدنى المقرر.
- تختلف الفائدة والعمولة باختلاف العملة او فئات الرصيد.

الشروط المتعلقة بحساب القاصر:

- يعتبر قاصرا بنظر القانون اللبناني كل شخص لم يكمل الثماني عشرة سنة من عمره .

الشروط والأحكام

- يقبل البنك فتح الحساب والایداعات وكذلك السحوبات باسم القاصر التي تتم بواسطة الوصي الجري او الوصي القانوني للقاصر وذلك حين اتمامه الثامنة عشر من عمره. ومتى أصبح القاصر راشدا لا يحق له ان يطالب او يعترض على أي ايداعات او سحوبات تمت من قبل الوصي.
- يحق للبنك تجميد حساب القاصر عند بلوغه الثماني عشرة سنة، حين تحديث ملف الحساب والتوقيع على كافة المستندات المطلوبة.

الشروط المتعلقة بحساب الراتب (stretch):

- توطئ الراتب شرط اساسي وضروري لفتح الحساب.
- لا يقبل فتح الحساب الا اذا توفر فيه رصيد ادنى محدد من قبل البنك ويختلف باختلاف العملات.
- يحول هذا الحساب العميل الحصول على بطاقة السحب الآلي خاضعة للشروط الخاصة بها.

الشروط المتعلقة بحساب الوديعة لأجل:

- ان حساب الوديعة لأجل هو حساب إيداع يحول صاحبه الحصول على إيصال بالمبلغ الذي أودعه لدى البنك و يتعهد العميل أن يعلم البنك فور فقدان أو ضياع هذا الإيصال.
- إن جميع السحوبات من الحساب يجب أن تحمل التوقيع/التواقيع المبين/المبينة في ذيل إستمارة فتح الحساب أو توقيع الوكلاء المخولين بموجب توكيلات خاصة على حدة.
- تحسب الفائدة على حساب الوديعة عند استحقاقها وتسجل لحساب العميل مع أو بدون رأس المال في حساب جاري باسمه ما لم يتم اعطاء تعليمات خاصة اخرى.
- لا يحق للعميل سحب المبلغ أو أي جزء منه من حساب الوديعة لأجل قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.
- وفي حالة قبول البنك بطلب العميل سحب المبلغ أو أي جزء منه قبل تاريخ الإستحقاق، لا تحسب للعميل أي فائدة عن كل تلك المدة حتى تاريخ السحب.
- لا يحق للعميل سحب المبلغ أو أي جزء منه من حساب "الوديعة لأجل" الا في فرع البنك حيث تم الايداع ولا يحق له المطالبة بأي مبلغ منها في فرع آخر في لبنان أو خارجه.

الشروط المتعلقة باستعمال بطاقات الصراف الآلي (ATM):

- تصدر بطاقة الـ ATM للعميل بموافقة البنك وعند استلامها يتعين التوقيع في المكان المخصص لذلك خلف البطاقة. وتعتبر البطاقة من ملكية البنك في كل الأوقات ويتعين إعادتها فوراً عند إيقاف استعمالها. ويحق للبنك إلغاء حق استعمال البطاقة والرقم السري الخاص بها ولا يترتب عليه أية مسؤولية نتيجة لذلك.
- لا يكون البنك مسؤولاً عن رفض البائع أو أي ممول أو بنك آخر للبطاقة. ولا يتحمل البنك أية مسؤولية ولا يتدخل في العلاقة فيما بين العميل والبائع أو أي ممول أو بنك آخر.
- يتعهد العميل بالحفاظ على البطاقة والرقم السري، كما يتعهد بعدم تعريض البطاقة أو الرقم السري للضياع أو يجري أو يتسبب في إجراء أي تعديل في البيانات الواردة عليها أو تشويهها، وفي حال فقدان البطاقة أو سرقته يتعين على العميل إخطار البنك فوراً وخطياً بذلك ليتخذ الإجراءات المناسبة، ويظل العميل مسؤولاً عن أية سحوبات تتم عن طريق تلك البطاقة حتى تاريخ إخطاره للبنك بذلك.
- بإمكان العميل إستعمال بطاقته والرقم السري الخاص بها في التحويل الإلكتروني للأموال عند نقطة البيع لشراء البضائع والخدمات. ويعتبر الدفع مضموناً وغير قابل للإيقاف عند استعماله لهذه العمليات.

الشروط و الأحكام

- بإمكان العميل إستعمال بطاقته للحصول على خدمات أخرى يعلن عنها في المستقبل ويحق للبنك سحب أو تغيير هذه الخدمات.
- يتعهد العميل بالإحتفاظ في حساباته لدى البنك بمبالغ كافية لتغطية جميع السحوبات و المعاملات التي تتم بواسطة البطاقة. ولا يجوز للعميل السحب على المكشوف.
- تسجل جميع السحوبات والمعاملات التي تتم بواسطة البطاقة حسب النظام المعتمد في البنك على حساب/حسابات العميل لدى البنك الذي يكون له الحق في خصم الرصيد المدين من أي حساب دائن من حسابات العميل الأخرى.
- لا يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو ضرر ينشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب عطل أو عطب في جهاز السحب الآلي أو شبكة الإتصالات الإلكترونية.
- في حال إصدار بطاقات منفصلة لعدة أشخاص مشتركين في حساب مشترك يكون كل حامل بطاقة من الأشخاص المذكورين مسؤولاً بالتكافل والتضامن تجاه البنك عن كافة المعاملات التي تتم في ذلك الحساب باستعمال أي منهم البطاقة المذكورة.

الشروط و الاحكام المتعلقة بالخدمات الالكترونية

- يتعهد العميل بإستعمال رمز الدخول أو كلمة السر شخصياً والحفاظة على سريتها، وعدم السماح لأي شخص آخر بإستعمالها، والحفاظ عليها، بإبلاغ المصرف بموجب كتاب خطي وخلال الدوام الرسمي فور فقدان الكلمة السرية أو انتهاك سريتها، ويبقى بالتالي العميل مسؤولاً عن جميع العمليات والمصاريف المترتبة لغاية تاريخ استلام المصرف الكتاب الخطي المذكور أعلاه، معفياً المصرف من أية مسؤولية ناتجة عن أية مراجعة أو سرقة معلومات تتم عبر شبكة الانترنت أو الهاتف أو عبر أية طريقة أخرى تهدف إلى الاطلاع على حسابات العميل أو إجراء أية عمليات مصرفية على الحساب بالتالي يتحمل العميل كامل المسؤولية تجاه المصرف والغير عن كافة الاضرار والخسائر الناجمة عن إستعمال أو سوء استعمال الغير للكلمة السرية. ويتعهد لهذه الغاية العميل بتعويض المصرف عن أية خسائر أو أضرار ناتجة عن ذلك.
- العميل هو المسؤول الوحيد عن إعلام المصرف خطياً بأي تغيير في رقم هاتفه الخليوي. والمصرف لن يكون مسؤولاً عن إرسال الرسائل القصيرة أو غيرها من المعلومات على رقم الهاتف الخليوي للعميل أو بواسطة البريد الإلكتروني بأي شكل من الأشكال في حال عدم إعلام المصرف بذلك.
- يمنح المصرف العميل، بعد موافقته على طلبه الاشتراك في الخدمة، الرمز التعريفي الأولي (Citizen ID for Mobile Banking / User ID for Online Banking) ويعتبر حقّ الدخول للخدمة من قبيل العميل ملكاً للمصرف وبالتالي يحقّ للمصرف وفق تقديره الإستنسابي ومن دون أي إنذار أو إبلاغ أو إشعار أو أية معاملة أخرى أن يستعيد الحق الذي منحه للعميل ويضع حداً لإنتساب هذا الأخير في الخدمة الإلكترونية لأي سبب يراه المصرف مؤثماً وكقاعدة أساسية إن العميل لم يلتزم بالنصوص وفقاً للأحكام والشروط الواردة في العقد الحالي.
- لا يتحمل المصرف أية مسؤولية في حال دخول العميل إلى الوطني أون لاين باستخدام أي كمبيوتر أو جهاز لا يملكه أو جهاز يخص أي شخص آخر. وعلى العميل التقيد بجميع متطلبات الاستخدام التي يفرضها البنك لأنها مصممة لحماية امن العملاء أثناء استخدامهم الوطني أون لاين. في حال إدخال العميل الكلمة السرية بشكل خاطئ ثلاث مرات متتالية فان الخدمة تتوقف مؤقتاً، ويكون على صاحب الحساب مراجعة فرعه لإعادة تنشيط الخدمة.
- لا يكون المصرف مسؤولاً عن أية خسائر تلحق بالعميل أو بالغير ناتجة عن إدخال العميل أرقام الحسابات المحول لهما بطريقة خاطئة أو نتيجة أي تحويل

الشروط والأحكام

لأي مبلغ أو أية عملية من حساب العميل بالخطأ إلى حساب أي عميل آخر بواسطة هذه الخدمة ويكون العميل وحده المسؤول عن ذلك ويعفي المصرف من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك لا سيما جهة إفشاء السرية المصرفية، خاصة نتيجة ارسال المصرف لمعلومات أو بيانات إلى العميل بواسطة هذه الخدمة.

- يقر العميل بأن البنك لا يعتبر مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن وصول المعلومات الى غير العميل بواسطة خدمة **Cell Banking** (كوقوع الجهاز بيد الغير) بحيث لا يعتبر البنك بأي شكل من الأشكال في هذه الحالة بوضع من أفشى السرية المصرفية. وفي كل حال بان توقيع العميل على الاتفاق الحاضر يعفي البنك من موجب السرية المصرفية ويعتبر بمثابة الإذن الخطي من العميل المنصوص عليه في المادة 2 من القانون الصادر في 1956/9/3 المتعلق بسرية المصارف.

- إن المصرف غير مسؤول عن أية أضرار تنتج عن التأخير في بث المعلومات لأي سبب خارج عن إرادته وغير مسؤول عن جودة الخدمة المقدمة من قبل مزود خدمة الرسائل أو ضامنا لإرسال الرسائل القصيرة في الوقت المناسب.

- يقرّ العميل بأنه على علم وإطلاع بالمخاطر المتأتية من جراء استعمال شبكة الإنترنت بما في ذلك إمكانية خرقها بأي شكل من الأشكال من قبل الغير و/أو استعمالها بصورة غير مشروعة، وهو يقبل بالتالي بهذه المخاطر ويتحمل نتائجها كافة دون أية مسؤولية على المصرف بهذا الخصوص. كما يقر العميل أن الرسائل القصيرة المبلغة إليه نتيجة لمعاملته الإلكترونية قد تحتوي على معلومات معينة تتعلق بحسابه/بحساباته.

- من الممكن أن يتضمن الوطني أون لاين وصلات تؤدي إلى مواقع الكترونية يتم التحكم بها أو عرضها من قبل أطراف ثالثة، يتنصل البنك بموجبه من أية مسؤولية بشأن أية معلومات أو مواد أو منتجات أو خدمات توضع أو تعرض في أي موقع لأي طرف ثالث متصل بالوطني أون لاين.

- في حال كان الحساب مشتركا (and/or) ويدرار بتوقيع منفرد يشترط موافقة جميع الشركاء في الحساب خطيا على الاشتراك في الخدمات والشركاء مسؤولون بشكل تام ومطلق عن كافة النتائج المترتبة عن استعمال الشرك المفاوض لهذه الخدمة. اما في حال كان الحساب مشتركاً (and) يعمل بتوقيعين، يحق لأصحاب هذا الحساب الإطلاع على الأرصدة وكشوفات الحساب... وطلب التحويل من حساب إلى آخر، على أن يجتمع الشرطين التاليين: موافقة الشركاء كافة الخطية على الإشتراك بالخدمة، وتقسّم الخدمة على الفريقين بحيث يكون لأحد الشركاء في الحساب الحق بطلب التحويل (Issuer) وللثاني الحق بالموافقة على طلب التحويل (Authorizer).

- في حال كان الحساب عائدا لشركة يشترط أن يكون التوقيع على الاشتراك في الخدمة مناط بالمفوض بالتوقيع المطلق عن الشركة ويجوز للمفوض بالتوقيع على طلب إعطاء كلمات سرية لبعض العاملين في الشركة كل وفقا للصلاحيات الممنوحة له، وذلك على كامل مسؤولية الشركة التي تتعهد بإبلاغ المصرف خطيا في حال ترك احد موظفيها العمل لديها ليصار إلى إلغاء الكلمة السرية الممنوحة له. وفي حال عدم إبلاغ المصرف خطيا تكون الشركة مسؤولة عن كل العمليات التي يجريها الموظف وذلك دون أن يكون لها الحق بالرجوع إلى المصرف.

• يتم تسليم الكلمة السرية ورمز التعريف **User name** للموظف المفوض من قبل الشركة باستخدام الوطني أون لاين أو صاحب الحساب للعمل بها علما أنه يبقى من حق المصرف استعادة هذا الحق ووضع حد لأي من الخدمات الإلكترونية.

- يتم حفظ جميع العمليات المصرفية الجراة بواسطة أي من الخدمات الالكترونية وتعتبر هذه السجلات بمثابة إثبات نهائي وقاطع للعمليات المصرفية المنفذة

الشروط والأحكام

من قبلهم، كما يعتبر استعمال الكلمة السرية بمثابة توقيع العميل وعليه يقرّ هؤلاء بصحة قيود ودفاتر المصرف وحساباته التي تعتبر دليلاً قاطعاً على ما يستحق عليه من إلتزامات ناشئة عن إستخدام أي خدمة من الخدمات الإلكترونية. ولا يجوز له الإعتراض بأي وجه من الوجوه على صحتها ويتنازل عن حقه بتقديم أي طلب متعلّق بتدقيق دفاتره وحساباته وقيود المصرف المتعلقة بهذه الإلتزامات أمام أي مرجع قضائي.

- أن تنفيذ البنك لأي طلب يتمّ من خلال الخدمات الإلكترونية سوف يكون ملزماً للعميل ومقبولاً لديه.

- يتحمّل العميل كافة المخاطر ذات الصلة بأي إتصالات/ طلبات مع المصرف تتمّ عن طريق الخدمات الإلكترونية وخاصة (ولكن دون الإخلال بعمومية ما تقدّم) المخاطر الناتجة عن أخطاء في الإرسال أو الغش من جانب العميل أو الغير أو سوء الفهم أو الأخطاء من جانب المصرف فيما يتعلق بهوية العميل ويعفى العميل المصرف من أية مسؤولية فيما يتعلّق بذلك، كما يوافق العميل على ما يلي :

• تعويض المصرف عن كافة الخسائر والدعاوى والاجراءات والتكاليف والمطالبات و/أو الطلبات الناشئة عن تنفيذ المصرف على أية تعليمات العميل.

• تنفيذ ومصادقة العميل على أية عمليات مبرمة من قبل المصرف و/أو قبول أي إجراء متّخذ من قبله بناءً على التعليمات المعطاة من قبل العميل.

- إنّ القبول بالمخاطر وإخلاء الطرف والتعويض والموافقة على التنفيذ والمصادقة على النحو الآنف ذكره يمتد ليشمل التعليمات المعطاة أو التي يظهر أنها معطاة من قبل أي وكلاء معيّنين من قبل العميل حسب الأصول سواء حالياً أو في المستقبل والتي تمّ إبلاغ المصرف بها كتابياً، إذا كان المصرف يعتقد على نحو معقول بأنها قد أعطيت بالنيابة عن العميل.

- يحق للمصرف قيد أي دفعة بالإضافة الى اية عمولات ورسوم متوجبة الدفع بشأن أي عملية إلكترونية على الحساب الذي يكون قد تمّ تحديده من قبل العميل. ولا يحق للعميل بعد إعطاء التعليمات عن طريق الخدمات الإلكترونية أن يقوم بتعديل تلك التعليمات أو إلغائها أو عكسها إلا بموافقة المصرف الصريحة.

- يقر العميل بحق البنك برفض أية أوامر أو تعليمات صادرة عنه (العميل) وفقاً لتقدير البنك المطلق ودون حاجة لإبداء أسباب ذلك الرفض، كما يقر العميل بان البنك لن يكون مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو فرص فائتة من أي نوع كانت قد يتكبدها العميل نتيجة لرفض البنك تنفيذ أي من أوامره أو تعليماته خاصة في الحالات التالية:

- عدم كفاية المعلومات الواردة في طلب التحويل
- القيود المفروضة على التحويلات من قبل سلطات محلية أو أجنبية.
- الاشتباه بوجود حالة غسل أموال و/أو تمويل للإرهاب.
- وجود أسباب أخرى خارجة عن سيطرة البنك.

- كما يحق للمصرف :

- رفض تنفيذ أية تعليمات أعطيت عن طريق الوطني أون لاين.
- طلب تأكيد كتابي منه بشأن أية تعليمات محددة أخرى.
- تنفيذ التعليمات في أيام العمل وفي أوقات الدوام الرسمي.

احكام عامة بالعمليات المتعلقة بالخدمة الالكترونية

الشروط والأحكام

- 1- يعول على شروط هذه الأحكام بخصوص هذه الخدمات في حال الاختلاف بينها وبين العقد.
- 2- يوافق العميل على تسجيل كافة الرسوم والمصاريف المتوجبة على استعماله لاي خدمة من الخدمات الالكترونية على حسابه مباشرة ودون أي إشعار مسبق علما ان هذه الكلفة محددة من قبل البنك ولهذا الأخير الحق في تعديل هذه الكلفة والرسوم والمصاريف وفق ما يرتابه.
- 3- إذا اعتبر أي بند في هذه الشروط والأحكام باطلاً أو غير قابل للتطبيق بموجب أي قانون نافذ أو بموجب حكم صادر عن محكمة مختصة تبقى البنود الأخرى في هذه الشروط والأحكام سارية المفعول ونافاذة بالكامل.
- 4- يقر العميل انه قرأ وفهم تماما الشروط والأحكام اعلاه والشروط والاحكام التي تظهر الكترونيا عندما يطلق العمل بأي خدمة من الخدمات الالكترونية وانه يوافق عليها .
- 5- كما يوافق العميل على الالتزام بالشروط والأحكام المذكورة ، ويقر بان هذه الشروط والأحكام يمكن أن تعدل من وقت لآخر من قبل البنك.
- 6- واخذ العميل علما ان الخدمات الالكترونية تخضع للتعميم رقم 69 الذي يتضمن المعاملات الإلكترونية والصادر عن مصرف لبنان بالإضافة إلى أية قوانين أو أنظمة أو تعليمات أخرى تصدر عن أي جهة تنظيمية فيما يتعلق بالقوانين المذكورة .

الشروط المتعلقة بقانون الإمتثال الضريبي FATCA وبقانون التبادل الضريبي (CRS)

- يؤكد العميل بموجبه أن المعلومات المقدمة في هذا الطلب صحيحة وكاملة وأن المستندات المقدمة مع الطلب بدورها صحيحة ، ويلتزم أن يبلغ فوراً بنك الكويت الوطني (لبنان) كتاباً عن أية تغيرات تطرأ على تلك المعلومات وتحديثها متى طلب البنك ذلك.
- ويقر كذلك بموجبه بأنه في حال خضوعه لأية قوانين ضريبية أجنبية تتطلب تقديم معلومات من البنك للحكومة الأجنبية أو تقديمها لممثلها التي يخضع العميل لقوانينها الضريبية، فإنه يوافق صراحة على إمتثال البنك إمتثالاً تاماً لطلب الحكومة الأجنبية وتوفير تلك المعلومات وتنفيذ تعليماتها على النحو الذي تطلبه، ودون حاجة لإخطاره بذلك ودون أن يحصل البنك منه على موافقة أخرى، ويسري هذا القرار على كل منتجات البنك وكافة أنواع الحسابات بما فيها حسابات الشركة و الحسابات المشتركة و/أو الحسابات الفردية والعمليات والأرصدة والبيانات المكملة لها وأية إستفسارات من الحكومة الطالبة أو ممثلها.
- و ليتمكن البنك من الإمتثال للقوانين الضريبية الأجنبية التي يخضع لها العميل، فإنه يلتزم بأن يزود البنك بأية محررات تطلبها الحكومة الأجنبية التي يخضع لقوانينها الضريبية أو يطلبها ممثلوها، كما يوافق أيضاً على تقديم و/أو تحديث المحررات المشار إليها كل ما كان ذلك مطلوباً بموجب الشروط و الأحكام التي تضعها السلطة الضريبية الأجنبية التي يخضع لها أو عند أي تغيير في الوضع الضريبي للعميل.
- إن العميل يعفي بنك الكويت الوطني (لبنان) ش. م. ل. من موجبات قانون السرية المصرفية اللبناني الصادر بتاريخ 3 أيلول 1956 وتعديلاته، بخاصة المادة الثانية منه، وذلك لغايات الإلتزام بقانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي المعروف بقانون FATCA Foreign Account Tax Compliance Act وتعديلاته، وبقانون التبادل الضريبي وتعديلاته، كما إنه يمنح البنك الإذن بتزويد أي مرجع مختص بالضرائب بحسب مقتضيات القوانين الضريبية.
- ومن المفهوم والمقبول للعميل بأن هذا الإقرار نهائي ولا يقبل الإلغاء أو الرجوع أو التعديل.

يقر العميل بأنه يوافق على الأحكام والشروط أعلاه بعد اطلاعه عليها وأنه بالتوقيع عليها يسري مفعولها وأن هذه الإتفاقية منظمة وخاضعة لأحكام القوانين اللبنانية، وتكون محاكم بيروت صالحة وحدها في جميع النزاعات المتعلقة بهذا الحساب.

الشروط والأحكام